مرجع الحذف والتقدير الدلالي
وأثره في القاعدة النحوية

د/آمنة فهمي محمد أحمد حسب النبي
أستاذ اللغويات المساعد – قسم اللغة العربية
جامعة طيبة بالمدينة المنورة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية في ينبع

مقدمة:

الحمد لله الذي أضاء القلوب بنور كتابه، وأرشد العقول إلى البراهين، والأدلة التي تظهر الحق وتعليه، وتبطل الباطل وتبليه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فتعد اللغة العربية من أقدر اللغات توليداً للمعاني، ومن أوسعها وأغناها بكثرة الألفاظ، واللغة العربية لا تجمد على حال، لأنها لغة حيّة، تحيا بحياة أفرادها، وتتطور دلالات ألفاظها وتتغير بمرور الزمن، شأنها شان غيرها من اللغات الأخرى .

وفهم مدلول الخطاب وسياقه أمر يتفاوت في فهمه المخاطبون وبحسب ذلك تتفاوت مراتبهم في العلم، فعدم إدراك السياق مطلقا في فهم الخطاب ليس كادراك السياق المقالي وحده أو المقامي وحده، وهذه المرتبة ليست كادراكهما معا في فهم خطاب معين، فمن لوازم الفهم السليم للخطاب العلم بالقرائن المرتبطة به جملة وتفصيلا والتي تشكل سياقه

فالمبنى الواحد متعدد المعنى، ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق، أما إذا تحقق المبنى بعلامة في السياق، فإن العلامة لاتفيد إلا معنى واحدا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، وهذا التعدد والإحتمال في المعنى الوظيفي يقف بإزائه تعدد واحتمال في المعنى المعجمي أيضا [1]وهكذا تمتد قرينة السياق على مساحة واسعة من الركائز، تبدأ باللغة من حيث مبانيها الصرفية وعلاقاتها النحوية ومفرداتها المعجمية، وتشمل الدلالات بأنواعها من عرفية إلى عقلية إلى طبيعية كما تشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسية ونفسية واجتماعية كالعادات والتقاليد ومأثوات التراث، وكذلك العناصر

(1) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص- ١٦٥.

الجغرافية والتاريخية، مما يجعل قرينة السياق كبرى القرائن بحق[1]؛ لذا رغبت في البحث عن المرجع الدلالي للحذف والتقدير وأنواعه ، و الوقوف على مدى تأثر النحاة به في تقعيد وصياغة القواعد اللغوية النحوية فكان موضوع البحث بعنوان :" مرجع الحذف والتقدير الدلالي وأثره في القاعدة النحوية"

وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ذكرت فيه الحذف وتقدير المحذوف عند النحاة في اللغة والاصطلاح، و معانيه وألفاظه، ومرادفاته ، وشروطه وأدلته، وبيان ما يُظن أنه من الحذف وليس منه، مكان المحذوف المقدر، ومقداره وكيفية التقدير، والأولى في المحذوف إذا دار بين شيئين وغيرها ،أعقبه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المرجع الدلالي لتقدير الحذف في الأسماء.

وقسمته على مطالب:

المطلب الأول: تقدير الحذف في المرفوعات

المطلب الثاني: تقدير الحذف في منصوبات الأسماء.

المطلب الثالث: تقدير الحذف في المجرورات.

المطلب الرابع: تقدير الحذف في التوابع.

أما المبحث الثاني: المرجع الدلالي لتقدير الحذف في الأفعال وجعلته على مطالب أيضا:

المطلب الأول: تقدير العامل في المرفوع.

المطلب الثاني: تقدير العامل في المنصوب.

---

(1) انظر :المرجع السابق : ص-٢٢١-٢٢٢

المبحث الثالث: المرجع الدلالي لتقدير الجمل المحذوفة و فيه التقدير المطرد وغير المطرد، وبينت مواضع حذف الكلام بجملته.

المبحث الرابع: المرجع الدلالي لتقدير الحرف المحذوف.

وبينت فيه التقدير المطرد وغير المطرد في حذفها مع الإشارة إلى الأقوال والآراء في حذفها.

الخاتمة وبها أهم النتائج والتوصيات

وذيلت البحث بالفهارس الفنية اللازمة

تمهيد

الحذف في اللغة: إسقاط الشيء، (وحَذَفَهُ يَحْذِفُهُ حَذْفاً[1]: أسقطه و قطعه من طرفه[2]).

وقد ورد الحذف عند النحاة بألفاظ مثل الإسقاط، والإضمار،والتقدير ، ففي قول القاسم الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)[3]:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً *** لِتَنْزِيلِهاَ بالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلاَ

فسر النحاة مهما بقولهم: (وأما هنا فيتعين كونها ظرفا لـ(تصل)، بتقدير: وأي وقت تصل براءة، أو مفعولا به حذف عامله، أي: ومهما تفعل، ويكون (تصل، وبدأت) بدل تفصيل من ذلك الفعل. وأما ضمير (تصلها) فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوفاً، أي: ومهما تفعل في براءة تصلها أو بدأت بها، وحذف (بها). ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر (براءة) بياناً له، إما على أنه بدل منه، أو على إضمار (أعني)، ولك

(١) صحاح اللغة: (ح ذف): ١٣٤١/٤.
(٢) لسان العرب: (ح ذف): ٣٩/٩.
(٣) ينظر: متن الشاطبية: ١٨.

أن تعيده على ما بعده وهو براءة: إما على أنه بدل منه، مثل (رأيته زيداً) فمفعول (بدأت) محذوف أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متسعاً فيه بإسقاط الباء وأضمر الفضلة في الأول)[1].

شروط الحذف ثمانية هي[2]:

الشرط الأول: وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً: زيداً بإضمار (اضربْ) ومنه قول الله تعالى: {قَالُوا سَلَاماً}[3]، أي: سلمنا سلاماً، أو مَقَالِيّ كقولك لمن قال: مَن اضرب؟: (زيداً)، ومنه قول الله تعالى: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً}[4]، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها، ...أو أحد ركنيها، نحو: {قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ}[5]، أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها هي مبنية عليه، نحو {تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ}[6]، أي: لا تفتأ.

وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك: (ما ضربتُ إلا زيداً) أو صناعي كما في قولك: (زيدٌ ضربته)، وقولك (ضربني وضربته زيداً).

الشرط الثاني: أن لا يكون ما يحذف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهه. (ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو: (قالوا

(1) مغني اللبيب: ٣٣٢/١.
(2) ينظر: مغني اللبيب: ٦٠٣/٢-٦١٠.
(3) سورة الفرقان: من الآية٦٣.
(4) سورة النحل: من الآية٣٠. وفي مغني اللبيب: (وإذا قيل لهم ماذا..) وهو وهم.
(5) سورة الذريات: من الآية٢٥.
(6) سورة يوسف: من الآية٨٥.

خيرا)[1]، يعني في قوله تعالى: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا}[2]، أي: أنزل ربنا خيراً.

الشرط الثالث: أن لا يكون مؤكدا، قال: (وهذا الشرط أوّل من ذكره الأخفش منع في نحو: (الذي رأيت زيد)، لم يؤكد العائد المحذوف بقولك (نفسه)؛ لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار)[3].

واستثنى من ذلك حذف الشيء لدليل وتوكيده؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت[4].

الشرط الرابع: أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل[5]. وما وجد خلاف ذلك يقدر بما يناسب الشرط،: (وأما قول سيبويه في (زيدا فاقتله) وفي (شأنك والحج) أن التقدير: عليك زيدا وعليك الحج[6]....؛ فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب وإنما التقدير: إلزم زيداً والزم الحج)[7]. ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً بل العامل فيها فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر.

الشرط الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

---

(1) المصدر نفسه: ٢/٦٠٨.
(2) سورة النحل: من الآية٣٠.
(3) مغني اللبيب: ٢/٦٠٨.
(4) المصدر نفسه: ٢/٦٠٩.
(5) المصدر نفسه: ٢/٦٠٩، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٢٤٢.
(6) لم أقف عليه في الكتاب، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٢٤٢.
(7) مغني اللبيب: ٢/٦٠٨.

الشرط السادس: أن لا يكون عوضا عن شيء، فلا تحذف (ما) في (أما أنت منطلقاً انطلقت)، ولا كلمة (لا) من قولهم (افعل هذا إما لا)، ولا التاء من (عدة وإقامة واستقامة). فأما قوله تعالى: {وَإِقَامِ الصَّلاةِ}[1]، فمما يجب الوقوف عنده. ومن هنا لم يحذف خبر (كان) لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان)[2].

الشرط السابع والثامن: أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: (ضربني وضربته زيد)، لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول. ولاجتماع الأمرين عند البصريين حذف المفعول في نحو: (زيد ضربته) ؛لأن في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد) مع قطعه عنه)[3].ويستثني بعض المواضع للضرورة أوفي قليل الكلام.

أدلة الحذف : دليل الحذف نوعان:

غير صناعي، وينقسم إلى حاليّ ومقاليّ.

وصناعي: (وهذا يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة)[4]. ومنه: (قولهم في قوله تعالى: {لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}[5]، إذ التقدير: لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين)[6].

(1) سورة النور: من الآية٣٧.
(2) مغني اللبيب: ٢/٦٠٩-٦١٠.
(3) مغني اللبيب: ٢/٦١٠.
(4) المصدر نفسه: ٢/٦٠٥.
(5) سورة القيامة:١. وهي قراءة الحسن، والقراءة المشهورة {لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/٢٠٧، المحتسب: ٢/٣٤١.
(6) مغني اللبيب: ٢/٦٠٥.

وبما أن التقدير لازم الحذف فلا بد للنحوي من أن يعرف مكان المقدر، فيقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله. فالحذف مخالف للأصل ووضع المقدر في غير محله مخالف للأصل، فإذا اجتمع مخالفان للأصل بَعُد المعنى وفسد الكلام، واختلت دلالة القول.

بيان المقدر : (فيجب أن يقدر المفسّرُ في نحو: (زيداً ضربته)، مقدما عليه. وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه لا يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذّر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك)[1].

ومن الأمثلة،ذلك: (فالأول نحو: (أيهم رأيته) إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: {فَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ}[2]، فيمن نصب[3]، إذ لا يلي (أما) فعل)[4].

بيان مقدار المقدر: (وينبغي تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل. ولذلك كان تقدير الأخفش في (ضربي زيداً قائماً) (ضربه قائماً) أولى من تقدير باقي البصريين (حاصل إذا كان، أو إذ كان، قائما)؛لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة؛ ولأن التقدير من اللفظ أولى)[5].

بيان كيفية التقدير: (إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوفة وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى

(1) مغني اللبيب: ٦١٢/٢.
(2) سورة فصلت: من الآية١٧. والقراءة المشهورة برفع لفظ ثمود.
(3) وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق. ينظر: البحر المحيط: ٤٩١/٧.
(4) مغني اللبيب: ٦١٣/٢.
(5) مغني اللبيب: ٦١٥/٢.

الضابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج)[1]
...فالأول: نحو: {كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ}[2]، أي: كدوران عين الذي.

والثاني: كقولهم[3]:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ

أي: تضوعاً مثل تضوع نسيم الصبا.

والثالث: كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً}[4]، لا تجزي فيه، ثم حذفت (في) فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة واحدة. ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره)[5].

متعلقات الحذف (أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن) (فيقدر في (ضربي زيدا قائما) (ضربه قائما) فإنه من لفظ المبتدأ، وأقل تقديراً دون (إذ كان أو إذا كان). ويقدر (اضربْ) دون (أهن) في (زيداً اضربه)[6].فإذا وجد المانع من تقدير المحذوف من لفظ المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له، قال: (فالأول نحو (زيدا اضرب أخاه) يقدر فيه: أهن دون اضرب، فإن قلت: (زيدا أهن أخاه) قدرت: أهن)[7].

(1) المصدر نفسه: ٢/٦١٦-٦١٧.
(2) سورة الأحزاب: من الآية١٩. {أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ..}
(3) هو امرئ القيس: ديوانه: ٣٨.
(4) سورة البقرة: من الآية٤٨ و١٢٣.
(5) مغني اللبيب: ٢/٦١٧، وينظر الكتاب: ١/١٠٤ ومعاني القرآن: ١/١٧١، والأمالي الشجرية: ٢/٩٧.
(6) مغني اللبيب: ٢/٦١٧.
(7) مغني اللبيب: ٢/٦١٧.

وما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله[1]:

يَا أيُّها المَائِحُ دَلوي دُوْنَكا إنِّي رأيتُ النّاسَ يَحمدونَكَا

إذا قدر (دلوي) منصوبا فالمقدر خذ، لا دونك)[2].

المرجع الدلالي للمحذوف وهو على أقسام :

القسم الأول : إذا دار المحذوف بين شيئين يصح أن يكون أحدهما مرجحاً فأيهما الأولى ؟:

مثاله: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً "قال الواسطي[3]: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدي[4] الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز[5] ومثال المسألة {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[6]، أي: شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره، ومثله {طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ}[7]، أي: الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب،

(1) البيت نسب لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو ونسب لجارية من مازن، وهو في أوضح المسالك: ١٢٠/٣، شرح شذور الذهب: ٤٠٧.

(2) مغني اللبيب: ٦١٨/٢.

(3)الواسطي: عماد الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي، ابن شيخ الحزّامين، ولد بواسط، ورحل إلى بغداد، ثم القاهرة، ثم دمشق، اشتهر بالزهد وكثرة العبادة، ت سنة ٧١١هـ.

انظر في ترجمته: شذرات الذهب لابن العماد ٢٤/٦، العقود الدرية لابن عبد الهادي ص٢٩٠.

(4) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي (ت ٤٠٦هـ)، ينظر ترجمته في وفيات الأعيان: ٨٣.

(5) هو أبو محمد بن بدر بن إياز (ت ١٨١هـ)، ينظر ترجمته في بغية الوعاة: ٥٣٢/١.

(6) سورة يوسف: من الآية٨٣. {قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}.

(7) سورة النور: من الآية٥٣. {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ}.

أو طاعتكم معروفة أي عرف أنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة)[١].

القسم الثاني :إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً،وكونه مبتدأ والباقي خبراً :فالثاني أولى؛لأن المبتدأ عين الخبر؛ فالمحذوف عين الثابت؛ فيكون الحذف كلا حذف، فأما الفعل فإنه غير الفاعل [٢].

القسم الثالث : إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانيا؛فكونه ثانيا أولى، مسائل[٣]:

إحداها: نون الوقاية في نحو {أَتُحَاجُّونِّي}[٤]، و{تَأْمُرُونِّي}[٥]، فيمن قرأ بنون واحدة....

الثانية: نون الوقاية مع نون الإناث....

الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو {فَأَنْذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى}[٦]،..

الرابعة: نحو مقول ومبيع، المحذوف منهما واو (مفعول) والباقي عين الكلمة خلافا للأخفش.

الخامسة: نحو إقامة واستقامة والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال والباقي عين الكلمة، خلافا للأخفش أيضا.

---

(١) مغني اللبيب: ٢/٦١٩.
(٢) مغني اللبيب: ٢/٦١٩.
(٣) مغني اللبيب: ٢/٦٢٠.
(٤) سورة الأنعام: من الآية٨٠. وتمامها: {وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ}، وقرأ ابن عامر ونافع بنون واحدة، ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦١.
(٥) سورة الزمر: من الآية٦٤. وتمامها: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ}، وقرأ نافع وابن عامر بنون واحدة، غير أن نافعاً فتح الياء، ينظر: السبعة: ٢٦١.
(٦) سورة الليل:١٤.

السادسة: نحو:

يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ الذبّل .....[1]

بفتحهما.

السابعة: نحو (زيدٌ وعمروٌ قائمٌ) ومذهب سيبويه[2] أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور)[3].

والحقيقة أن هذا الأمر في كون المحذوف أولا أو ثانيا لا يكون قائما إلا عند التردد بين الأمرين (وإلا فلا تردد في أن الحذف من الأول في قوله[4]:

نحنُ بما عندَنا وأَنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

ومن الثاني في قوله تعالى: {قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْأِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ}[5]، إذ لو كان الجواب للثاني لجزم)[6].

(1) تمام البيت: *تطاول الليل عليك فانزل* وهو لعبد الله بن رواحة.
(2) الكتاب: ٢/٢٦.
(3) مغني اللبيب: ٢/٦٢٠-٦٢١.
(4) هو قيس بن الخطيم: ديوانه: ٨١.
(5) سورة الإسراء: من الآية٨٨.
(6) مغني اللبيب: ٢/٦٢٢.

المبحث الأول: المرجع الدلالي لتقدير الحذف في الأسماء.

الاسم هو المقدم من أقسام الكلمة؛ لذا يبدأ به؛ يقول: (ويبتدئون بالاسم؛ لأنه أشرف، لأن له فائدتين في الإسناد وهما: إسناده، والإسناد إليه)[1].

ومن الأسماء ما يكون مرفوعاً كالفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (إن) وأخواتها، والتابع لمرفوع.

ومنها ما يكون منصوباً كالمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والتمييز، والحال، والتابع لمنصوب، وخبر (كان) وأخواتها، واسم (إن) وأخواتها وغيرها.

ومنها ما يكون مجروراً، كالأسماء المجرورة بحروف الجر، والمضاف إليه، والتابع لمجرور.

المطلب الأول: المرجع الدلالي لتقدير الحذف في المرفوعات

علة البدأ بالمرفوعات: "؛لأنها أركان الإسناد وثنيت بالمنصوبات؛ لأنها فضلات غالباً، وختمت بالمجرورات؛ لأنها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها)[2].

المرفوعات عشرة هي: الفاعل ونائبه، والمبتدأ، والخبر، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (إن) وأخواتها، واسم أفعال المقاربة؛ وهي (كاد) وأخواتها واسم ما حمل على (ليس) وهي أربعة (لات وما ولا وإن)، وخبر (لا) التي لنفي الجنس.

(1) شرح اللمحة البدرية: ١/٢١٦ و٢١٧.
(2) شرح شذور الذهب: ١٥٨.

هذا القسم على أنواع:

النوع الأول: الفاعل ونائبه.

النوع الثاني: المبتدأ والخبر.

النوع الثالث: مرفوعات نواسخ الابتداء.

النوع الأول: الفاعل ونائبه: ويبدأمن المرفوعات بالفاعل لأمرين:" أحدهما: أن عامله لفظي، وهو الفعل، أو شبهه بخلاف المبتدأ؛ فإن عامله معنوي، وهو الابتداء، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي....، والأقوى مقدم على الأضعف، والثاني: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك)[1].

ذهب الجمهور[2] إلى عدم جواز حذف الفاعل، ولا نائبه، فمن شروط الحذف عندهم: (أن لا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.... وقال الكسائي[3] وهشام والسهيلي[4] في نحو (ضربني وضربت زيداً) أن الفاعل محذوف لا مضمر، وقال ابن عطية في {بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا}[5]، أن التقدير: بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ (المثل) محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في بئس ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره؟ وهذا لازم للزمحشري فإنه قال في تقديره بئس مثلا. وقد نصب سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف.

---

(1) شرح شذور الذهب: ١٥٨.

(2) انظر :الكتاب :٢١/١،٧٩، المقتضب :٤/٥٠،٧٧، الأصول :١/٧٥،شرح المفصل :١/٧٧،شرح التسهيل :٢/١٢١،شرح الأشموني :٢/٤٤.

(3) انظر :شرح المفصل لابن يعيش :١/٧٧، شرح الكافية للرضي:١/٢٠١،شذور الذهب :١٦٦

(4) انظر :شذور الذهب :١٦٦، شرح التصريح : ١/ ٢٧٢.

(5) سورة الجمعة: من الآية٥.

والصواب أن (مثل القوم) فاعل، وحذف المخصوص أي (مثل هؤلاء) أو مضاف: أي مثل الذين كذبوا.

ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو {قَالُوا خَيْراً}[1]، و(يا عبد الله) و(زيدا ضربته)[2].

فالفاعل ونائبه لا يحذفان؛ وذلك لأنهما عمدتان، وينزلان من فعلهما منزلة الجزء فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر وإنما محمول على أنهما ضميران مستتران؛ فمن ذلك قول النبي ﷺ: (لا يزن الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ، ولا يشرب الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمنٌ)[3]، ففاعل (يشرب) ليس ضميرا عائدا إلى ما تقدم ذكره –وهو الزاني- لأن ذلك خلاف المقصود، ولأن الأصل (ولا يشرب الشارب) فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على (الشارب) الذي استلزمه (يشرب) فإن (يشرب) يستلزم الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره، وهو (لا يزني الزاني)، يقول ابن هشام: (وعلى ذلك فقس)[4].

ويؤكد قوله هذا في موضع آخر عند بيانه أحكام الفاعل فيقول: (الحكم الثالث منها أنه لابد منه، فإن ظهر في اللفظ نحو (قام زيد) و(الزيدان قاما) فذلك، وإلا فهو ضمير مستتر راجع، إمّا لمذكور كـ(زيد قام) أو لما دل عليه الفعل كالحديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)، أي: ولا يشرب هو، أي الشارب أو

(1) سورة النحل: من الآية٣٠. وتمامها {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً..}

(2) مغني اللبيب: ٦٨٠/٢.

(3) ينظر: صحيح البخاري: ١٠٤/٧ وصحيح مسلم: ٥٤/١.

(4) شرح شذور الذهب: ١٦٥ و١٦٦.

لما دل عليه الكلام أو الحال المشاهدة نحو {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ}[1]، أي: إذا بلقت الروح)[2].

وقوله وهو يتحدث عن (الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها): (النوع الثالث عشر: منعهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها فمن الأول الفاعل ونائبه، والجار الباقي عمله....

ومن الوهم في الأول قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو (قاموا ليس زيداً، ولا يكون زيد، وما خلا زيداً): إن مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدم، والصواب أنه مضمر عائد على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً}[3]، على البينات المفهومة من الأولاد في {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ} وأما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: لا يكون هو –أي القائم- زيداً كما جاء (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير (ليس) و(لا يكون) تقول (قاموا خلا زيداً) أي جانب هو –أي قيامهم- زيداً)[4].

والثاني: فاعل المصدر، كقوله تعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ* يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ}[5]، تقديره: أو إطعامه يتيماً.

والثالث: في باب النيابة، نحو {وَقُضِيَ الْأَمْرُ}[1]، أصله -والله أعلم-، وقضى اللهُ الأمرَ.

---

(1) سورة القيامة:٢٦.

(2) أوضح المسالك: ٣٣٩/١.

(3) سورة النساء: من الآية١١. وتمامها {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ...}

(4) مغني اللبيب: ٥٩١/٢.

(5) سورة البلد:١٥، و١٥.

والرابع: فاعل (افعل) في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله، كقوله تعالى {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ}[٢]، أي: وأبصر بهم، فحذف (بهم) من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في وضع رفع على الفاعلية عند الجمهور)[٣]. وهذا من باب الاستتار وليس الحذف؛ لأن الفاعل لو حذف لالتبس الحذف بالاستتار[٤].

النوع الثاني: المبتدأ والخبر

يكون المبتدأ والخبر جملة، وتحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة، فلابد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتهما عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى من دون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكما وتقديراً[٥].

وحذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر، لأن المعنى يحتاج إلى تقدير واحد في حذفه، ولأن الفائدة من الكلام إنما تكون في الخبر، يقول علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ): (وجواز الحذف في المبتدأ والخبر على ثلاثة أضرب: حذف المبتدأ وذكر الخبر، وهو كثير لأنه يتقدر تقديراً واحداً قال الله تعالى: {سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا}[٦]، والتقدير: هذه سورة... . وحذف الخبر وذكر المبتدأ وهو قليل، لأن الفائدة إنما تكون في الخبر، وذلك مثل قوله تعالى: {طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ}[٧]، تقديره: طاعة أمثل ما

---

(١) سورة هود: من الآية٤٤.
(٢) سورة مريم: من الآية٣٨.
(٣) شرح قطر الندى: ١٨٣، ١٨٤.
(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/١٨٠. وهمع الهوامع: ٢/٢٥٥.
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١/٩٤،مغني اللبيب: ٢/٦١٩ وحاشية الشجاعي على شرح القطر: ٥٨.
(٦) سورة النور: من الآية١.
(٧) سورة محمد: من الآية٢١.

تعلمون وقول معروف أحسن ما تقولون. ولا يجوز ذلك إلا إذا عرف المعنى، وتقدر تقديراً واحداً. وحذفُ بعض الخبر نحو قولك (البُرُّ مُدٌّ بدينار) والتقدير: مُدٌّ منه بدينار. [١] وكذلك ما أشبهه فأفهمه وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى)[٢].

يقول ابن عصفور: (والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان: قسم يلزم فيه إثباته وهو (ما) التعجبية، وكل مبتدأ يكون في مَثَلٍ أو فيه كلام جار مجراه، أو لا يكون عليه دليل لو حذف. وقسم: أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك)[٣].

وذكر الواسطي أن : الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة. وقال العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز [٤]. قال: (ومثال المسألة {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}[٥]، أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره، ومثله {طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ}[٦]، أي: الذي يطلب منكم طاعة معروفة لا يرتاب فيها، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب، أو طاعتكم معروفة، أي عرف أنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة)[٧].

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح المفصل لابن يعيش: ١٩٠١/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٥/٢.
(٢) كشف المشكل في النحو: ٣٢٢/١، ٣٢٣.
(٣) المقرب: ٩١.
(٤) مغني اللبيب: ٦١٨/٢-٦١٩.
(٥) سورة يوسف: من الآية٨٣.
(٦) سورة النور: من الآية٥٣.
(٧) مغني اللبيب: ٦١٩/٢.

قال: (ولو عرض ما يوجب التعيين عُمل به، كما في (نعمَ الرّجُل زيدٌ) على القول بأنهما جملتان؛ إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سد شيء مسده)[١].

وفي هذا اعتراض على ابن عصفور في تجويزه أن يكون المخصوص المؤخّر مبتدأ حذف خبره، قال ابن هشام: (ويرده أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا أن يسد شيء مسده، وذلك وارد عن الأخفش في (ما أحسن زيداً))[٢].

فقد ذهب الأخفش إلى أن (ما) هنا اسم موصول أو نكرة موصوفة مبتدأ وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف[٣].

قال ابن هشام: (وجزم كثير من النحويين في نحو (عَمْرُكَ لأفعلنّ) و(أيمن الله لأفعلنّ) بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعيينه عنده، لذلك قال: والتقدير: إما قسمي أيمنُ الله، أو أيمنُ الله قسم لي، أ.هـ.

ولو قدرت أيمن الله قسمي، لم يمتنع إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح)[٤].

فالخبر كسابقه من الأسماء التي يشيع حذفها من الكلام العربي، إذ دلّ عليه دليل، وبحذف الخبر ويقدر المحذوف بما يناسب المعنى، إذا وجدت القرينة اللفظية أو الحالية؛ فلا يحذف من غير هذه القرائن؛ لأنه محل الفائدة، كما أن المبتدأ معتمد الفائدة [٥].

(١) مغني اللبيب: ٦١٩/٢.
(٢) مغني اللبيب: ٦٠٢/٢.
(٣) مغني اللبيب: ٦٠٢/٢.
(٤) مغني اللبيب: ٦١٩/٢.
(٥) الجامع الصغير: ٢٤.

فيجوز حذف"كل خبر كان كوناً خاصاً ودل عليه دليل؛ فإن لم يدل عليه وجب ذكره" و"وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه[١]، وقد يجب)[٢].

وحذف الخبر جوازاً كقوله تعالى: {أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا}[٣]، أي: وظلها دائم[٤]، أو وظلها كذلك[٥]. ومثله قوله تعالى: {قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ}[٦]، أي: أم الله أعلم[٧].

مواطن حذف الخبر وجوباً وتقديره في أربعة مسائل:

إحداها: قبل جواب (لولا) وهي (لولا) الامتناعية التي تدل على امتناع المذكور. ثانيا بسبب وجود المذكور أولاً كقوله تعالى: {لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}[٨]، يقول: (أي: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى، بدليل أن بعده آية {أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ}[٩])[١٠].

الثانية: قبل جواب القسم الصريح، كقوله تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ}[١١]، يقول: (أي: لعمرك يميني، أو قسمي)[١٢].

(١) ينظر: شرح قطر الندى: ١٢٥، وأوضح المسالك: ١/١٥٦.
(٢) أوضح المسالك: ١/١٥٣.
(٣) سورة الرعد: من الآية٣٥.
(٤) شرح قطر الندى: ١٢٥.
(٥) أوضح المسالك: ١/١٥٦.
(٦) سورة البقرة: من الآية١٤٠.
(٧) شرح قطر الندى: ١٢٥.
(٨) سورة سبأ: من الآية٣١.
(٩) سورة سبأ: من الآية٣٢.
(١٠) شرح قطر الندى: ١٢٦.
(١١) سورة الحجر:٧٢.
(١٢) شرح قطر الندى: ١٢٦.

الثالثة: قبل الحال، التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ، كقولهم: (ضربي زيد قائماً)، إذ لا يصح وقوع الحال خبراً للمبتدأ فلا تقول: (ضربي قائم)؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام، يقول: (أصله: ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً، فـ(حاصل) خبر)[1].

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريح، كقولهم (كل رجل وضيعته)، يقول: (أي: كل رجع مع ضيعته مقرونان؛ والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية)[2].

النوع الثالث: مرفوعات نواسخ الابتداء

وهي: اسم (كان) وأخواتها [3]،اسم "إن " وأخواتها[4] واسم أفعال المقاربة وهي (كاد) وأخواتها، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا، واسم ما حمل على (ليس) وهي أربعة (ما ولا ولات وإن)، وخبر (إنّ) وأخواتها الخمس، ثم خبر (لا) التي لنفي الجنس التي تعمل عمل (إنّ)[5].

أولا: تقدير اسم (كان) وما حمل عليها في العمل

يحذف اسم (كان) و من الحذف ما يكون كثيرا ومنه ما يكون ضعيفا. وحالات حذفها منها أنها تحذف مع اسمها ويبقى الخبر وهو الأكثر

(١) شرح قطر الندى: ١٢٦.
(٢) شرح قطر الندى: ١٢٦.
(٣) انظر :شرح الجمل لابن عصفور :٤١٩/١
(٤) انظر :الكتاب :١٣٤/٢-١٣٧، ٣٥٧/٢،شرح الجمل لابن عصفور:٤٤٢/١،شرح التسهيل لابن مالك:١٣/٢، شرح الكافية للرضي : ٣٧٥/٤، الارتشاف :٣/ ١٢٤٥، الهمع : ٢/ ١٦٢
(٥) انظر:الكتاب :٢٧٥/٢، ٢٧٩/٢، الأمالي لابن الشجري ٦٥/٢-٦٦،شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/١،شرح الألفية لابن الناظم :١٩٤،شرح الكافية للرضي :٢٩٠/١، الهمع : ٢٠٢/٢

يقول: (وكثر ذلك بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين)[١]. ومثاله: سِرْ مسرعاً إنْ راكباً وإنْ ماشياً. قال النابغة الذبياني[٢]:

حدبتْ عليّ بطونُ ضِنّة كُلها إنْ ظالماً أبداً وإنْ مظلوما

والتقدير: إن كنت ظالما فيهم وإن كنت مظلوما[٣].

وقول اللعين المنقري[٤]:

لا يَأْمَنِ الدّهْرَ ذو بغيٍ ولو ملكاً جنودُهُ ضاقَ عنها السّهلُ والجَبَلُ

والتقدير: ولو كان الباغي ملكا[٥].

وقل الحذف من دون (إنْ) و(لو) كما في قول الشاعر[٦]:

مِنْ لَدُ شوْلاً فإلى اتلائها .....

قدره سيبويه: (من لد أن كانت شولا فإلى اتلائها)[٧].

ورد ابن هشام هذا التقدير بأن فيه حذف الموصول وصلته وبقاء معمول أي من غير ضرورة[١].

(١) أوضح المسالك: ١/١٨٣.
(٢) ديوانه: ٧٠.
(٣) ينظر: تلخيص الشواهد: ٢٥٩، ٢٦٠.
(٤) البيت في خزانة الأدب للبغدادي: ١/٢٤.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/٢٦٨.
(٦) لم أقف على اسمه وهو من شواهد الكتاب: ١/٢٤٦.
(٧) الكتاب: ١/٢٦٤.

وذكر أن بعض النحويين زعم أن انتصاب (شولا) بعد (لدن) على التمييز فقال: (ومن الغريب أن بعضهم زعم أن انتصاب (شولا) بعد (لدن) على التمييز أو التشبيه بالمفعول كانتصاب (غدوة) بعدها في قولهم: (لدن غدوة)[٢].

وعلى هذا القول فلا يكون هناك تقدير في البيت. ورد هذا القول بقوله: (وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بـ(غدوة)؛ ولأنه لم يسمع في (غدوة) مع حذف النون بل مع ثبوتها)[٣].

وأورد أقوال العلماء في بيان المراد بـ(شولا) وبين أن اختلاف التأويل لاختلاف المراد، فيقول: (واختلف في المراد هنا فقيل مصدر (شالت) الناقة بذنبها، أي: رفعته للضراب، فهي: شائل، بغير تاء، والجمع: شول، مثل: راكع وركع، والتقدير: من لدن شالت شولا، فالبيت من حذف عامل المصدر المؤكد.

وقيل: اسم جمع شايلة بالتاء وهي الناقة التي ارتفع لبنها وضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والتقدير: من لدن كانت شولا، فالبيت من حذف (كان) واسمها وبقاء خبرها.

وقد يرجح الأول لأنه يروى: من لد شولٍ بالخفض، ولا يقال من لدن النوق
فإلى اتلائها....، وقد يرجح الثاني برواية الجرمي[٤] من لد شولا، على أن أصله: شولاء بالمد فقصر للضرورة، ولكن هذه الرواية تقتضي أن المحدث عنه ناقة واحدة لا نوق)[٥].

---

(١) تخليص الشواهد: ٢٦٢.
(٢) تخليص الشواهد: ٢٦٢.
(٣) تخليص الشواهد: ٢٦٢.
(٤) هو صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، ينظر: الأعلام: ٢٧٤/٣.
(٥) تخليص الشواهد: ٢٦٢.

ويبين لنا أن ابن هشام رجح التأويل الأول في حذف كان واسمها وبقاء خبرها والتقدير: من لدن كانت شولا، ولكنه ضعيف[1].

وضعف هذا التقدير لأن الحذف ورد من غير (إن ولو) لذلك قدر (كان) واسمها وبقاء خبرها في قوله تعالى: {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُوراً}[2]، فقال في ذكره أوجه (لو): (واختلف في {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ}، فقيل: من الأول[3]، والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث[4]، أي: لو كنتم تملكون، ورد بأن المعهود بعد (لو) حذف (كان) ومرفوعها معا؛ فقيل: الأصل: لو كنتم أنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر، للجمع بين الحذف والتوكيد)[5].

وفي هذا الاحتراز الأخير ينطلق من شروط الحذف التى منها: أن لا يكون المحذوف مؤكِّداً[6].

ومنه ما رجحه في قول العرب: (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير وإن شرا فشر)[7]، والتقدير: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خيرا، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شرا)[8].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: ١/١٨٦ وتخليص الشواهد: ٢٦٢ والجامع الصغير: ٢٧.

(2) سورة الإسراء:١٠٠.

(3) أي: أن يلي (لو) اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده.

(4) أي: حذف (كان) وبقاء اسمها وخبرها.

(5) مغني اللبيب: ١/٢٦٨.

(6) مغني اللبيب: ٢/٦٠٨.

(7) نسب ابن هشام هذا القول إلى الرسول ﷺ في كتابه: شرح شذور الذهب: ١٨٧، تبعا لابن مالك، في شواهد التوضيح والتصحيح: ١٢٨، والصواب أنه من أقوال العرب، ينظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ٢٥٠.

(8) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٨٧.

فذكر أن في هذا التركيب وجوها أُخَر، يقول: (ويجوز (إنْ خيرٌ فخيراً) بتقدير: إنْ كان في عملهم خيرٌ فيجزون خيراً، فيجوز نصبهما ورفعهما، والأول أرجحها والثاني أضعفها والأخيران متوسطان)[١].

التوجيه الأول في حذف (كان) واسمها: (هذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب)[٢].

والعلة في هذا الترجيح وجود (إنْ) في الكلام وهي التي كثر حذف (كان) واسمها بعدها، لذلك رَدّ تقدير سيبويه في نحو (أَلَا طَعَامَ وَلَو تَمرٌ) برفع (تمر)، والتقدير عنده: ولو يكون عندنا تمر[٣]"وهو ضعيف[٤].

من ذلك في عمل (لا ولات) : أما (لا) فإعمالها عمل ليس قليل، والغالب أن يكون خبرها محذوفا، حتى قيل بلزوم ذلك كقوله[٥]:

..... فأَنَا ابنُ سعد لا براحُ

والصحيح جواز ذكره كقوله[٦]:

تَعَزّ فَلا شيءَ على الأرض باقيا ولا وزر ممّا قضى الله باقيا)[٧].

(١) أوضح المسالك: ١/١٨٥.
(٢) شرح شذور الذهب: ١٨٧.
(٣) الكتاب: ١/٢٦٩.
(٤) أوضح المسالك: ١/١٨٦.
(٥) هو سعد بن مالك، وصدر البيت *من صد عن نيرانها* كتاب سيبويه: ٢/١٠٨.
(٦) لم يعرف قائل البيت وهو في خزانة الأدب: ١/٩٧.
(٧) أوضح المسالك: ١/٢٠٣، ٢٠٤.

ومثلها (لات) (وعملها واجب وله شرطان: كون معمولها اسمي زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو {وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ}[1]، أي: ليس الحين حين فرار.

ومن القليل قراءة بعضهم برفع (الحين))[2].

ومن مرفوعات نواسخ الابتداء حذف خبر (كأنّ) وبقاء اسمها في قول باغث بن صريم اليشكري[3]:

ويوماً توافَيْنَا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارق السَّلَمْ

فقوله: (ظبية) فيها ثلاث روايات الرفع والنصب والجر، ورجحت رواية النصب على حذف الخبر وبقاء الاسم[4].وروي قوله (ظبية) بالرفع والنصب والجر، فأما الرفع فعلى حذف الاسم، وبقاء الخبر، وفيه شذوذ؛ لكون الخبر مفردا مع حذف الاسم، والتقدير: كأنها ظبية.

وأما النصب فعلى حذف الخبر وبقاء الاسم، واختلف في تقديره فقيل [5]: كأن مكانها ظبية، وهو واضح، وقدر :كأنّ ظبية هذه المرأة، وهذا إنما يصح على جعل المشبه مشبها به وبالعكس، لقصد المبالغة.وأما الجر فعلى أن الأصل (كظبية)، ثم زيدت (أنْ) بين الجار والمجرور شذوذا [6].

(١) سورة ص: من الآية٣. وتمام الآية: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}.

(٢) أوضح المسالك: ٢٠٥/١، ورفع الحين قراءة ابن السمال. ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٥٣/٢.

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب: ١٣٤/٢ و١٦٥/٣.

(٤) ينظر: تخليص الشواهد: ٣٩٢.

(٥) هو عبد الله محمد بن محمد المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ).

(٦) تخليص الشواهد: ٣٩٢ و٣٩٣.

المطلب الثاني: المرجع الدلالي لتقدير الحذف في منصوبات الأسماء.

المنصوبات من الأسماء خمسة عشر نوعا وهي: المفعول به، المنادى، والمنصوب على الاختصاص، والإغراء، والتحذير، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمشبه بالمفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى بـ(ليس)، وخبر (كان) وأخواتها، وخبر ما حمل على (ليس)، واسم (إن) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، ومنها ما لا علاقة له بموضوعنا مثل: خبر (كاد) وأخواتها، والمضارع بعد ناصب.

ويبدأ النحاة من المنصوبات بالمفاعيل لأنها الأصل، ومن المفاعيل بالمفعول به لعلّةٍ "أن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس)[١].

أما المفعول به يشيع حذفه بعد "(لو شئت) نحو {فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ}[٢]، أي: فلو يشاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه، نحو {أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ}[٣]، أي: أنهم سفهاء، {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لا تُبْصِرُونَ}[٤]، وعائدا على الموصول نحو {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً}[٥]، وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله[٦]:

حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستَبَاحِ

(١) شرح شذور الذهب: ٢١٣.
(٢) سورة الأنعام: من الآية١٤٩.
(٣) سورة البقرة: من الآية١٣.
(٤) سورة الواقعة:٨٥.
(٥) سورة الفرقان: من الآية٤١.
(٦) هو إبراهيم بن هرمة، ديوانه: ٨٧.

وعائد المُخْبَر عنه دونهما كقوله[1]:

..... عَلَيّ ذَنْبَاً كُلّهُ لم أَصْنَعِ

وقوله[2]:

..... فَثَوْبَاً لبستُ وثوبٌ أجرٌ

وجاء غير ذلك نحو {فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ}[3]، {فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً}[4]، أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم)[5].

فيجوز حذف المفعول لغرض: إما لفظي كتناسب الفواصل في نحو، {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}[6]، ونحو {إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى}[7]، وكالإيجاز في نحو {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا}[8]، وإما معنوي كاحتقاره في نحو {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ}[9]، أي الكافرين، أو لاستهجانه كقول عائشة رضي الله عنها: (ما رأى منّي ولا رأيتُ منه)[10]، أي: العورة.

(1) أبو النجم العجلي، الشاهد في الكتاب: ١/٨٥ و١٢٧ و١٣٧ و١٤٦ وخزانة الأدب: ٤/١٥٨.
وقبله: *قد أصبحت أم الخيار تدعي*.
(2) امرؤ القيس: ديوانه: ٨٧: وصدره *فأقبلت زحفا على الركبتين*.
(3) سورة النساء: من الآية٩٢. والمجادلة: الآية ٤.
(4) سورة المجادلة: من الآية٤.
(5) مغني اللبيب: ٢/٦٣٣. وينظر: الجامع الصغير: ٤٧.
(6) سورة الضحى:٣.
(7) سورة طـه:٣.
(8) سورة البقرة: من الآية٢٤.
(9) سورة المجادلة: من الآية٢١.
(10) ينظر: صحيح البخاري: ٢/٤٨٠.

وقد يمتنع حذفه، كأن يكون محصورا نحو (إنما ضربت زيدا) أو جوابا كـ(ضربت زيداً) جوابا لمن قال (مَنْ ضربتَ؟)[1].

أما تقدير المحذوف في غير القياسي فيعتمد على ضوابط الحذف:

من ذلك توجيه قوله تعالى {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ}[2]، على قراءة نصب لفظ الجلالة في {بِمَا حَفِظَ اللَّهُ}[3]، ففي بيان الفاعل: (الجواب يحتمل وجهين:

أحدهما: (أن يكون اسمَ الله تعالى، ولكنه نصب لفهم المعنى.... وعلى هذا يتحد مع قراءة السبعة، والمعنى عليها: بحفظ الله لهن، والمفعول محذوف كما في قوله تعالى {وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ}[4].

الثاني: أن يكون ضميرا مستترا في (حفظ) وفي مرجعه وجهان:

أحدهما: النسوة المذكورات وذلك باعتبار المعنى دون اللفظ، أي بما حفظ هو، أي: بما حفظ من ذكر، كما جاء (خير النساء صوالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده)[5]، أي: أحنى من ذُكِرَ، وأرعى من ذُكِرَ.

والثاني: (ما)، على أن تقدر موصولة واقعة على (دينهن). أي حافظات للغيب بالذي حفظ الله من دينهن)[6].

(1) أوضح المسالك: ٢/٢٠.
(2) سورة النساء: من الآية٣٤.
(3) وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت ١٢٨هـ)، ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١/٢٦٥.
(4) سورة الأحزاب: من الآية٣٥.
(5) ينظر: المعجم الكبير للطبراني: ٢٤/٣٤٦.
(6) مسائل في إعراب القرآن: ١٥٢ (مقال).

وردّ الوجْهَ الأول فقال: (وقد يقدح في الوجه الأول بأن ما اعتمد في إثباته
ليس بحجة)[١].

وردّ من جوّز رفع المفعول ونصب الفاعل تمثيلا لهذه المسألة بقولهم (كَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ)، و(خَرَقَ الثّوْبُ المِسمارَ). بقوله: (وأما المثالان فلأنهم نصبوا فيهما الفاعل ورفعوا المفعول، ويلزم من جواز ذلك نصب الفاعل إذا انفرد عن المفعول؛ لأن نصبه حينئذ يؤدي إلى خلو الكلام من مرفوع البتة)[٢]. وعلى هذا رد من جوّز نصب الفاعل والمفعول معا قياسا على قول الشاعر[٣]:

قد سَالَمَ الحيات منه القَدَما الأَفعوانَ والشجاعَ الشّجْعَمَا[٤]

ويقدح في هذا نصب الفاعل والمفعول معا في البيت؛ فقد خلا الكلام من المرفوع[٥].

لذا يرجح توجيه الزمخشري في قوله تعالى {فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الّذِينَ اتّخَذُوا مِنْ دُونِ اللّهِ قُرْبَاناً آلِهَةً}[٦]، قال الزمخشري: (أي: اتخذوهم شفعاء متقربا بهم إلى الله حيث قالوا: هؤلاء شفعاؤنا عند الله. وأحد مفعولي (اتخذ) الراجع إلى (الذين) المحذوف، والثاني: (آلهة) و(قربانا) حال، ولا يصح أن يكون (قربانا) مفعولا ثانيا، و(آلهة) بدلا منه لفساد المعنى)[٧].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) نسب في الكتاب لعبد بني عبس، ينظر: الكتاب: ٢٨٧/١.
(٤) الأفعوان: الذكر من الأفاعي والشجاع: ضرب منه، والشجعم: الطويل.
(٥) مسائل في إعراب القرآن: ١٥٢ و١٥٣.
(٦) سورة الأحقاف: من الآية٢٨.
(٧) الكشاف: ٥٢٦/٣.

فقد منع كون (قربانا) مفعولا ثانيا، و(آلهة) بدلا منه لفساد المعنى، ذلك أنه لو قدر كذلك صار المعنى (الذمّ) على ترك اتخاذ الله غير متقرب به؛ لأنك إذا قلت: أتتخذ فلانا سيدا دوني؟ فقد لمته على نسبة السيادة لغيرك، والله سبحانه يُتَقَرّبُ إليه ولا يتقرب به [1].

ويمنع كون (قربانا) مفعولا لأجله، لأن المفعول لأجله لايكون إلا مصدرا أو اسم مصدر، والقربان اسم لما يتقرب به وليس اسما للحدث، وعلى
هذا فيكون قربانا في قوله تعالى {إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً}[2]، منصوبا نصب المفعول به لا نصب المصدر)[3].

فنجد أن النحاة غالبا يعتمدون ضابط صلاح المعنىفي توجيه القراءات الواردفيها الحذف منه : في وردت (مودة) رفعا ونصبا في قوله تعالى {وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}[4]، فعلى نصب (مودة) تكون (أوثانا) مفعولا أولا والمفعول الثاني محذوف، تقديره: آلهة، أي: اتخذتم أوثانا آلهة، وتكون (مودة) مفعولا لأجله[5].

وعلى الرفع فيكون المفعول الأول محذوفا والمفعول الثاني أوثانا. وتكون (مودة) خبر (إنّ) والتقدير: إن الذين اتخذتموه مودةٌ، وفيها آراء.

قيل: إنه مبتدأ، و(في الحياة) خبر، والجملة خبر (إنّ)، وساغ الابتداء بالنكرة لأجل الوصف بالظرف، أو للإضافة إليه، وقيل: إنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هي مودة[6]، ويرده أنه لا حاجة إلى دعوى الحذف [1].

---

(١) مسائل في إعراب القرآن: ١٥٤ (مقال)، وينظر: مغني اللبيب: ٥٣٧/٢.
(٢) سورة المائدة: من الآية٢٧.
(٣)انظر : مسائل في إعراب القرآن: ١٥٤ (مقال).
(٤) سورة العنكبوت: من الآية٢٥.
(٥) انظر : مسائل في إعراب القرآن: ١٥٨ (مقال).
(٦) قال به الفراء ينظر: معاني القرآن: ٣١٦/٢.

هذا وقد جاز بالإجماع حذف المفعول اختصارا أي لدليل، نحو {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}[٢]،.... أي: تزعمونهم شركائي)[٣].وأول على تزعمون أنهم شركاء؛لأن الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على (أنّ) وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك)[٤].

فمسوّغ الترجيح في تقدير المحذوف غلبة وقوع مفعولي (زعم) في القرآن الكريم مؤولا بمصدر من (أنّ) وصلتها، لا صريحا وهو مقياس مقنع بمراعاة نظير الاستعمال اللغوي .

كما يعتمد النحاة على المعنى البلاغي في تقدير المحذوف من ذلك توجيه قول أرطأة بن سهيّة[٥]:

أكلْتِ بنيك أَكلَ الضّبِّ حتّى وَجَدْتِ مرارةَ الكلأ الوبيلِ

فالأحسن في إعرابهم (الضب) أن لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل، أي: مثل أكلك الضب، بل في موضع رفع على حذف المفعول، أي: مثل أكل الضب أولاده؛ لأن ذلك أدخل في التشبيه)[٦].

---

(١) مسائل في إعراب القرآن: ١٥٨ (مقال).

(٢) سورة القصص: من الآية٦٢، ٧٤. وتمام الآية {وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}.

(٣) أوضح المسالك: ٣٢٢/١، ٣٢٣، وينظر: البحر المحيط: ١٨٣/٤.

(٤) مغني اللبيب: ٥٩٤/٢.

(٥) البيت في أمالي ابن الشجري: ١١٨/١.

(٦) مغني اللبيب: ٣٦٦/٢.

فالنحاة وإن خرجوا عن الضابط النحوي في فإنهم يوجهون السياق إلى ما يوافق القاعدة النحوية. ومن ذلك: أنه إذا تقدم الفعل القلبي على مفعوليه فالحكم النحوي امتناع الإلغاء فلا تقول: (ظننت زيدٌ قائمٌ) بل يجب الإعمال فتقول: (ظننت زيداً قائماً)، ولكن قول كعب بن زهير[1]:

أرجو وَآمُلُ أنْ تدنو مودتُها وما إخالُ لدنيا منك تنويلُ

فيه ما يوهم إلغاءه متقدما، وجوزه الكوفيون والأخفش مستدلين بقول الفزاري[2]:

كذاكَ أدِّبْتُ حتى صار من خلقي أني رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

والمرجع الدلالي لتقدير المحذوف محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل (لملاك) و(لَلَدينَا) ثم حذفت وبقي التعليق.

والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأن التوسط المبيح للإلغاء، ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سبق بـ(أني) وبـ(ما) النافية ونظيره (متى ظننت زيداً قائماً) فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل (وجدته) و(إخاله) كما حذف في قولهم (إن بك زيدٌ مأخوذٌ[3].

(1) ديوانه: ٩. برواية تعجيل بدل تنويل.
(2) البيت في شرح جمل الزجاجي لان عصفور: ٣١٤/١، وخزانة الأدب للبغدادي: ٥/٤.
(3) أوضح المسالك: ٣٢٢/١.

ومن الأسماء المنصوبة التي قدر فيها الحذف الحال والتمييز والاستثناء

المرجع الدلالي لتقدير حذف الحال:

أكثر ما يرد في حذفه إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ}(١)، أي: قائلين ذلك)(٢).

ومنه قوله":ﷺ قال ((يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب كل عقدة مكانها عليك ليل طويل فارقد. " (٣)

"ليل" مبتدأ ، و"عليك" خبره أي :باق عليك .أو فاعل لفعل محذوف أي : بقي عليك ليل طويل ، والجملة مقول القول المحذوف :أي :يضرب كل عقدة قائلا هذا الكلام.

وورد حذف الحال حال كونه عاملا لمعمول مذكور ومنه قول ابن مسعود τ:"رضي الله عنه أقرأنيها النبيﷺ فاه إلى في فما زال هؤلاء حتى

(١) سورة الرعد: من الآية ٢٣ و٢٤.

(٢) مغني اللبيب: ٢/٦٣٤.

(٣)صحيح البخاري [٣٠٩٦] :٦/١٩٦ ، عقود الزبرجد:٢/٢٩٢.وتمامه : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب كل عقدة مكانها عليك ليل طويل فارقد. فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فإن توضأ انحلت عقدة فإن صلى انحلت عقده كلها فأصبح نشيطا طيب النفس وإلا أصبح خبيث النفس كسلان))

كادوا يردونني))[1] ، أي جاعلا فاه إلى في ،فحذف الحال وبقي معموله عوضا عنه [2]

المرجع الدلالي لتقدير حذف التمييز:

إنما جيء بالتمييز للتفسير والبيان ومع ذلك قد يحذف في كلامهم لإبقاء الإبهام ، أو كان في الكلام ما يدل عليه[3] ، نحو (كَمْ صمتَ) أي: كم يوما، وقال تعالى {عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ}[4]، {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ}[5]، وهو شاذ في باب (نِعْمَ)، نحو (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعةِ فَبِها ونِعْمَت)[6]، أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصةً[7].

ومنه حذف تمييز كفى في قوله ﷺ:"ليسَ لأحدٍ على أحدٍ فضلٌ إلّا بدينٍ أو تَقوى وكفَى بالرّجلِ أن يكونَ بذيًا فاحِشًا بخيلًا [8]"أي نقصا لدلالة ما بعده.

تقدير الاستثناء: (وذلك بعد (إلّا) و(غير) المسبوقين بـ(ليس) يقال: قبضت عشرة ليس إلا، أو ليس غير، وأجاز بعضهم ذلك بعد (لم يكن) وليس بمسموع)[1].

---

(1)الراوي :أبو الدرداء المحدث :البخاري -المصدر :صحيح البخاري - الرقم3761 :حكم المحدث :صحيح

(2) انظر : تفصيل المسألة في : الكتاب :٣٩١/١،شرح التسهيللابن مالك:٣٢٤/٢،شواهد التوضيح:١٩٤

(3) انظر :معاني الفراء :١٥١/١،الخصائص : ٣٧٨/٢،أمالي ابن الشجري:٧٠/٢،شرح المفصل لابن يعيش :١٢٨/٤

(4) سورة المدثر:٣٠.

(5) سورة الأنفال: من الآية٦٥.

(6) الحديث في صحيح الترمذي: ٢٨٢/٢، وسنن النسائي: ٢٠٥/١.

(7) مغني اللبيب: ٦٣٤/٢.

(8)لراوي :عقبة بن عامر المحدث :الألباني -المصدر :صحيح الترغيب - الصفحة أو الرقم2962 :خلاصة حكم المحدث :صحيح لغيره

المطلب الثالث: المرجع الدلالي لتقدير الحذف في المجرورات.

المجرورات ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاورة مجرور أي بالتبعية[٢]، قالفي المغني: (وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية –كما فعل جماعة-[٣]؛ لأن التبعية ليست عندنا هي العاملة، وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل، وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجرّ في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة)[٤].

والمجرور بالمجاورة استعمل في كلام العرب، ومنه قولهم: (هَذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) وأنكره السيرافي (ت ٣٦٨هـ) وابن جني، وتأولا جر (خرب) على أنه صفة لـ(ضب)[٥]، كما عده ابن هشام شاذا ولذا جعل المجرورات في (شرح اللمحة البدرية) مجرورا بالحرف ومجرورا بالإضافة، ولم يذكر غيرهما[٦]. ووضع لحذف المضاف إليه المجرور شرطين[٧]:

<u>أحدهما:</u> إفراده إلا فيما سمع من يومئذٍ، وحينئذٍ، وساعتئذٍ.

<u>الثاني:</u> كون المضاف إما اسم زمان نحو: من قبلُ ومن بعدُ، فيبنى على الضم إن كان معرفة ويعرب إن كان نكرة، كقول امرئ القيس[٨]:

مِكَرٍ مِفَرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعَاً كَجلمودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ من عَلِ

---

(١) مغني اللبيب: ٦٣٤/٢.
(٢) شرح شذور الذهب: ٣١٧.
(٣) منهم أبو حيان النحوي في (اللمحة البدرية) واعترض عليه في شرحها: ١٨٥/٢.
(٤) شرح شذور الذهب: ٣١٧.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٦٨٣/٢.
(٦) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ١٥٨/٢.
(٧) ينظر: الجامع الصغير: ٧٥-٧٦.
(٨) ديوانه: ١٤٦.

وإما معطوفا عليه مضافا لمثله فلا يغير، نحو: خذ ربع ونصف ما حصل.

و يكثر في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو: {رَبِّ اغْفِرْ لِي}[1]، وفي الغايات نحو {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}[2]، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وفي: أيٍّ وكلٍّ وبعضٍ، و(غير) بعد (ليس)، وربما جاء في غيرهن نحو {فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ}[3]، فيمن ضمّ ولم ينون أي: فلا خوف شيء عليهم. وسمع: سلامُ عليكم، فيحتمل ذلك، أي: سلامُ الله، أو إضمار (ال) [4].

ومن تقدير المضاف إليه المحذوف، ما وجهه في قوله تعالى {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}، إذ قدر الكلام بـ(من قبل الغلب ومن بعده)[5]. وقد ذكر ابن يعيش: أن الأصل من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء[6].وهذا المعنى حق؛ إلا أن أنسب للمقام أن يقدر: من قبل الغلب ومن بعده؛ فحذف المضاف إليه لفظا، ونوي معناه؛ فاستحق البناء على الضم [7].

المطلب الرابع: المرجع الدلالي لتقدير الحذف في التوابع

والتوابع: هي النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل.

(١) سورة الأعراف: من الآية١٥١.
(٢) سورة الروم: من الآية٤.
(٣) سورة الأحقاف: من الآية١٣. وهذه قراءة ابن محيص، ينظر: البحر المحيط: ١٦٩/١، والقراءة المشهورة {فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}. بالرفع والتنوين.
(٤) مغني اللبيب: ٦٢٤/٢.
(٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٠٣.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٨٧/٤.
(٧) شرح شذور الذهب: ١٠٣، وينظر مغني اللبيب: ٦٢٤/٢.

تقدير المحذوف في النعت:

قال تعالى: {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً}(١)، أي: صالحة(٢)، بدليل أنه قرئ كذلك(٣)، وأنّ تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة؛ فلا فائدة فيه حينئذ)(٤).

وقدر أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، جملة إسمية هي (لا عيب فيها)(٥)، والأول أولى لعدم الخروج عن قواعد الحذف في كون المحذوف أقل لفظا ما أمكن، فالواحد يرجح على غيره من التأويلات الكثيرة.

ومثله في قوله تعالى {قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ}(٦)، أي: الواضح، وإلا لكان مفهومه كفرا (٧).

قوله هذا يفسّر أن ما جاء به موسى عليه السلام كله حق، ولا يقتصر الحق عنده على ما طلب منهم في ذبح البقرة ،وقال أبو حيان في تفسيره لهذه الآية: (وهنا وصف محذوف تقديره: بالحق المبين، أي: الواضح الذي لم يبق معه إشكال، واحتيج إلى تقدير هذا الوصف؛ لأنه في كل محاورة حاورها معهم جاء بالحق، فلو لم يقدر هذا الوصف لما كان لتقييدهم مجيئه بالحق بهذا الظرف الخاص فائدة. وقد ذهب قتادة إلى أنه لا وصف محذوف هنا، وقال: كفروا بهذا القول، لأن نبي الله - ﷺ وعلى نبينا أفضل

(١) سورة الكهف:٧٩.
(٢) مغني اللبيب: ٦٢٧/٢.
(٣) وهي قراءة أُبي وعبد الله بن مسعود، ينظر الكشاف: ٤٩٥/٢، والبحر المحيط: ١٥٤/٦، وقرأ قتادة وابن عباس: (صحيحة)، ينظر: تفسير الطبري: ٢/١٦.
(٤) مغني اللبيب: ٦٢٧/٢.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٥/٣.
(٦) سورة البقرة: من الآية٧١.
(٧) مغني اللبيب: ٦٢٧/٢.

الصلاة والسلام- كان لا يأتيهم إلا بالحق في كل وقت، وقالوا: معنى (بالحق) بحقيقة نعت البقرة، وما بقي فيها إشكال)[١].

تقدير المحذوف في المعطوف:

يجب أن يتبعه العاطف نحو {لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ}[٢]، أي: ومن أنفق من بعده دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ودليل المقدر {أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا}[٣]، {لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِه}[٤]، {وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِه وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ}[٥]، أي: بين أحد وأحد منهم، وقيل: (أحد) فيهما ليس بمعنى واحد، مثله في {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}[٦]، بل هو الموضوع للعموم وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو؛ فلا تقدير.

ورد بأنه يقتضي حينئذ أن المعرّضَ بهم –وهم الكافرون- فرقوا بين كل الرسل، وإنما فرقوا بين (محمد) ﷺ وبين غيره في النبوة.وفي لزوم هذا نظر، والذي يظهر ..وجه التقدير، وأن المقدر بين (أحد) وبين (الله)، بدليل[٧] {وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِه} [٨].

ففي الآية الأولى {لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ} وجود لفظ الاستواء، وهو إنما يكون بين شيئين فإن ذكرا لم يحتج إلى التقدير وإن ذكر واحد منهما قدر الآخر. فدليل المقدر إنما يكون من أسلوب القرآن الكريم الذي يفسر

---

(١) البحر المحيط: ١/٢٥٧.
(٢) سورة الحديد: من الآية١٠.
(٣) سورة الحديد: من الآية١٠.
(٤) سورة البقرة: من الآية٢٨٥.
(٥) سورة النساء: من الآية١٥٢.
(٦) سورة الإخلاص:١.
(٧) سورة النساء: من الآية١٥٠.
(٨) مغني اللبيب: ٢/٦٢٧.

بعضه بعضا، ودليل المقدر قوله تعالى: {أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا}[1].

و دليل التقدير في قوله تعالى {لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ}[2]، و{وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ}، فدليل التقدير المعطوف المجرور (وأحدٍ) أنه تعالى ذكر الكافرين الذين فرقوا بين محمد ﷺ وبين غيره في النبوة وليس بين كل الرسل.

وفي قوله تعالى {وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ}[3]، أي: والبرد، حيث قدر معطوفاً منصوباً هو (والبرد)[4].و علة التقدير الاكتفاء عن هذا بقوله سبحانه وتعالى :[5]{لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ} [6].

المبحث الثاني: المرجع الدلالي لتقدير الحذف في الأفعال

الفعل هو أقوى العوامل اللفظية، ينصب الأسماء ويرفعها، وما عداه محمول عليه؛ ولذلك درج النحويون على أن يقدروه في النصوص التي وجدوا في ألفاظها أثر النصب أو الرفع، وليس في التركيب عامل ظاهر.

وتقدير المحذوف إذا كان فعلا عاملا في المنصوب على أحد وجهين:

<u>الأول:</u> ما جعل تقدير العامل الفعلي فيه ضابطا أو قاعدة يقاس عليه.

<u>والثاني:</u> ما جاء في نصوص مسموعة لمح فيها أثر لم يظهر عامله فأتى عليه مقدرا العامل بتأويل يناسب القواعد التي يطمئن إليها .

---

(1) مغني اللبيب: ٦٢٧/٢.
(2) سورة البقرة: من الآية٢٨٥.
(3) سورة النحل: من الآية٨١.
(4) ينظر: مغني اللبيب: ٦٢٨/٢.
(5) سورة النحل: من الآية٥.
(6) مغني اللبيب: ٦٢٨/٢.

المطلب الأول: المرجع الدلالي لتقدير العامل في المرفوع.

يطرد مفسرا بما بعده كما في قوله تعالى {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}(١)، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك. والحذف في هذا واجبو علة الوجوب أن العامل المؤخر مفسر له، فلم يجمع بينهما (٢).

فالمفسِّر كالعوض عن المفسَّر المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض منه؛ فيقدر ووالمرجع الدلالي يعود إلى أمرين:

الأول: أن أدوات الشرط مختصة بالدخول على الأفعال.

والثاني: أن الفاعل لا يتقدم على فعله، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول(٣).

ويكثر حذف الفعل في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}(٤)، أي: ليقولن خلقهن الله (٥)، ومثله في قوله تعالى {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا}(٦).

ويطرد أكثر في حذف (القول) نحو {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ}(٧)، حتى قال أبو علي (ت ٣٧٧هـ): حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج)(٨).

هذا ما يتعلق بتقدير الحذف المطرد في الفعل.

---

(١) سورة التوبة: من الآية٦.
(٢) أوضح المسالك: ٣٣٧/١، وينظر: شرح شذور الذهب: ٢١٥.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٥١/٢ و٥٥٢.
(٤) سورة الزمر: من الآية٣٨.
(٥) مغني اللبيب: ٦٣٢/٢.
(٦) سورة النحل: من الآية٣٠. وفي مغني اللبيب: (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) وهو وهم.
(٧) سورة الرعد: من الآية ٢٣ و٢٤.
(٨) مغني اللبيب: ٦٣٢/٢.

أما مثال الحذف غير المطرد في الفعل. تقدير جملة محذوفة كقوله[١]:

إذا رَيْدَةٌ مِنْ حيثُ مَا نَفَحَتْ له أتاهُ برَيّاهَا خليلٌ يواصِلُهْ[٢]

أي: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت، وذلك لأن (ريدة) فاعل بمحذوف يفسره (نفحت)، فلو كان (نفحت) مضافا إليه (حيث) لزم بطلانُ التفسير؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملا)[٣].

المطلب الثاني: المرجع الدلالي لتقدير العامل في المنصوب.

من تقدير العامل في المنصوب الذي يخضع للضوابط تقدير الفعل في باب الاشتغال والإغراء والتحذير والنداء والاختصاص، وهذه من المواطن التي يضمر فيها العامل وجوبا، فيضمر الفعل وجوبا في مواضع منها: باب الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدم اسم، أو يتأخر عنه فعل، أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه.

فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق (زيداً ضربتُه) وقوله تعالى {وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ}[٤].

ومثال اشتغال الوصف (زيدا أنا ضاربه، الآن أو غدا).

ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق (زيداً ضربت غلامه) و(زيدا أنا ضارب غلامَه، الآن أو غدا.

(١) هو أبو حية النميري، ديوانه: ٢٥٠.
(٢) الريدة: الريح اللينة، نفحت: هبت، رياها: رائحتها الطيبة.
(٣) مغني اللبيب: ١/١٣٢.
(٤) سورة الإسراء: من الآية١٣.

فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا؛ تقديره: ضربتُ زيداً ضربته، وألزمنا كل إنسان ألزمناه.

ومنه المنادى.... ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين:

أحدهما: دلالة قرينة الحال.

والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه، وهو (يا) وأخواتها...

والمنصوب بـ(أخص) بعد ضمير متكلم ويكون بـ(ال) نحو (نحنُ العربَ أقرَى النّاسِ للضيف) ومضافا نحو (نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نورَث ما تركناه صدقة)[1]، ومن المحذوف عامله المنصوب بـ(ألزم) ويسمى إغراء، وإنما يلزم حذف عامله إذا تكرر أو عطف عليه نحو (المروءةَ والنجدةَ) فإن فقد التكرار والعطف جاز ذكر العامل وحذفه، نحو (الصلاةَ جامعةً) فـ(الصلاةَ) منصوب بـ(احضروا) مقدرا و(جامعة) منصوب على الحال[2].فقد حذف الفعل في هذه المواضع باطراد ولوجود ضابطه.

أما المواطن غير المطردة في تقدير الفعل فمنها قوله: (ويأتي حذف الفعل في غير ذلك[3]، نحو: {انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ}[4] أي: وائتوا خيرا، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيرا، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيرا: نعت لمصدر محذوف، أي: انتهاءا خيرا)[5].

---

(1) صحيح مسلم: ١٣٧٩/٣.

(2) شرح شذور الذهب: ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٢.

(3) أي في غير المطرد.

(4) سورة النساء: من الآية١٧١، وتمام الآية {وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ}.

(5) مغني اللبيب: ٦٣٢/٢.

فابن هشام يقدر فعلا وفاعلا مع حرف العطف وهو (وائتوا)، وهذا رأي سيبويه[١].

ويقدر الكسائي جملة هي (يكن الانتهاء).

ويقدر الفراء لفظا مفردا وهو (انتهاءا).

قال الفراء: (خيرا منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك؛ ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل (الخير)، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك؛ أي: الاتقاء خير لك، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب، وليس نصبه على إضمار (يكن)؛ لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا)[٢].

وتقدير الفراء مرجح على غيره؛ لكون الكلام جملة واحدة وأنه منصوب لاتصاله بالأمر ولقلة ألفاظ المقدر.

ومنه قوله تعالى {وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ}[٣]، أي: اعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم[٤].

قال أبو حيان: (والإيمان، معطوف على الدار، وهي المدينة، والإيمان ليس مكانا فيتبوأ، فقيل: (هو من عطف الجمل، أي: واعتقدوا الإيمان وأخلصوا فيه، قاله أبو علي، فيكون كقوله[٥]:

علفتها تبناً وماءً باردا .....

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨٢/١.
(٢) معاني القرآن للفراء: ٢٩٥/١ و٢٩٦.
(٣) سورة الحشر: من الآية٩.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٢/٢.
(٥) هذا صدر بيت، وعجزه *حتى شتت همالة عيناه* وقائله ذو الرمة، ينظر: ملحقات الديوان: ٦٦٤.

أو يكون ضمِّن (تبؤوا) معنى لزموا، واللزوم قدر مشترك في الدار والإيمان فيصح العطف.... وقال ابن عطية: والمعنى تبؤوا الدار مع الإيمان معا، وبهذا الاقتران يصح قوله (من قبلهم) فتأمله)[1].

فهنا ثلاثة أوجه:

الأول: على إضمار فعل

والثاني: العطف على الدار إذا ضمن تبؤوا معنى لزموا.

الثالث: أن الواو واو المعية.

والأول أرجح ،ويرد الثاني لانتفاء المشاركة، والثالث لانتفاء المعية، وانتفاء الفائدة في بيان المعنى.

ومنه قولهم (قال أيضا) و فقد ذكر أن التوجيه فيها يختلف باختلاف معناها اللغوي والمعنى الدلالي المستعمل فيه.

وذلك أن (أيضا) مصدر (آضَ) و(آضَ) فعل مستعمل، وله معنيان:

أحدهما: رَجَع، فيكون تاما، قال صاحب المحكم[2]: (وآضَ إلى أهله: رجع إليهم).

وكذا قال ابن السكيت[3] وغيرهما، وهكذا هو المستعمل مصدره هنا.

الثاني: صار، فيكون ناقصا عاملا عمل (كان). ذكره ابن مالك وغيره.... وانتصاب (أيضا) في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير (قال) كما توهمه جماعة من الناس فزعموا أن التقدير وقال أيضا، أي راجعا إلى

---

(1) البحر المحيط: ٨/٢٤٧.

(2) هو ابن سيده علي بن إسماعيل الضرير من علماء اللغة (ت ٤٥٨هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/٢٢٥.

(3) إصلاح المنطق: ٣٤٢.

القول. وهذا لا يحسن تقديره إلا إذا كان هذا القول إنما صدر من القائل بعد صدور القول السابق حتى يصح القول أنه قال راجعا إلى القول بعدما فرغ منه وليس ذلك بشرط في استعمال (أيضا)، ألا ترى أنك تقول: قلت اليوم كذا، وقلت أمسِ أيضا. وكذلك تقول: كتبت اليومَ وكتبت أمسِ أيضا.

والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حذف عامله أو حال حذف عاملها وصاحبها، وذلك أنك قلت: وقال فلان، ثم استأنفت جملة فقلت: ارجع إلى الأخبار رجوعا أو احكي أيضا، فيكون حالا من ضمير المتكلم فهذا الذي يستمر في جميع المواضع [1].

وقد يترتب الحذف على المفهوم الدلالي للاستعمال اللغوي للفظة ما كما في توجيه النحاة قوله تعالى {أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتاً * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً}[2]، توجيها اعتمد فيه على التفسير اللغوي للفظة (كفات)؛ في بيان علة انتصاب (أحياء وأموات) في الآية، فإذا كانت (الكفات) هي الأوعية، وهي جمع مفردها (كفت) والأحياء والأموات كناية عما يُنبتُ منها وما لا يُنبتُ فهما صفتان لـ(كفاتا)، وكأنه قيل أوعية حية وميتة [3]. أو حالان من (الأرض) أو من (كفاتا) فهذا توجيه معتمد على تفسير (الكفات) بالأوعية.

أما إذا كانت (الكفات) مفردا، فمصدرٌ، كفته إذا ضمه وجمعه، ونظيره في المعنى والوزن كتبه كتابا؛ فـ(الأحياء والأموات) مفعولان لمحذوف دل عليه (كفاتا) والتقدير: ألم نجعل الأرض كفاتا يجمع أحياء وأمواتا[4]،وأجاز بعضهم أن يكون تمييزا، كما تقول: عندي نِحْيٌ سمنا

(1) المسائل السفرية: ٢٩ و٣٠.
(2) سورة المرسلات:٢٥ و٢٦.
(3) مسائل في إعراب القرآن: ١٥٦ (مقال).
(4) مسائل في إعراب القرآن: ١٥٦ (مقال).

وراقودٌ خلا، وفيه نظر؛ لأنه مشتق، ولأن النِّحيَ والراقود ليسا نفس السمن والخل بل محمل لهما، والأحياء والأموات نفس الكفات [١].

وأجاز الفراء أن يكونا مفعولين لـ(كفاتا) نفسه فقال: (ونصبك الأحياء والأموات بوقوع الكفات عليه، كأنك قلت: ألم نجعل الأرض كفاتَ أحياءٍ وأمواتٍ، فإذا نونت نصبت)[٢]. وقال: (تكفتهم أحياء وأمواتاً)[٣].

ورده بقوله: (وليس بشيء؛ لأنه ليس مقدر بـ(أن) والفعل)[٤].

ومن تقديراته في حذف الفعل توجيهه لقوله تعالى: {يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً}[٥]، على تقدير ويعذب الظالمين أعد لهم عذابا أليما.

قال أبو حيان: (وقرأ الجمهور (والظالمين) نصبا بإضمار فعل يفسره قوله: أعد لهم وتقديره ويعذب الظالمين، وهو من باب الاشتغال عطف جملة فعلية على جملة فعلية)[٦]. وهو اختيار ابن هشام قال: (ولا يجوز أن يضمر (أعد)؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف خفض، فلو أضمرته لأضمرت معه الحرف، وحروف الخفض لا تضمر)[٧].

وفي قوله: (وحروف الخفض لا تضمر) إشكال، فإن أراد بالإضمار الحذف فيرد بأن حروف الخفض يجوز حذفها وسيأتي بيانها في هذا الفصل، وإن أراد أن الحرف لا يحذف في هذا الموضع فلا إشكال فيه، وشبيه بهذا

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) معاني القرآن: ٣١٩/١.
(٣) معاني القرآن: ٣١٩/١.
(٤) مسائل في إعراب القرآن: ١٥٦ (مقال).
(٥) سورة الإنسان:٣١.
(٦) البحر المحيط: ٤٠٢/٨.
(٧) شرح جمل الزجاجي: ١٣٦.

التوجيه ما ذكره في قوله تعالى {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}[1]، فانتصاب (حيث) في الآية بفعل تقديره: (يعلم)، مدلولا عليه بـ(أعلم) لا بـ(أعلم) نفسه وفاقا لأبي علي الفارسي؛ (لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا)[2].

فالدافع لموافقة الفارسي في هذا التأويل عدم خروجه عن الإجماع وهو أصل من الأصول التي بنيت عليها القواعد النحوية.

المبحث الثالث: المرجع الدلالي لتقدير الجمل المحذوفة

يشمل حذف الجملة (حذف جملة القسم) و(حذف جواب القسم) و(حذف جملة الشرط) و(حذف جملة جواب الشرط) و(حذف الكلام بجملته) و(حذف أكثر من جملة).

وتقدير الحذف يسير في اتجاهين كغيره من التقديرات وهما:

الأول: التقدير المطرد للمحذوف، وهو الذي يخضع لضوابط تنسجم مع فكر النحاة ومذاهبهم النحوية.

الثاني: تقدير الحذف في نصوص مشكلة، اقتضته الصناعة النحوية، تحدث عنها في مواضع.

منها: حذف جملة القسم، وهو كثير جدا، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل (لأفعلن) أو (لقد فعل) أو (لئن فعل) ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة، نحو {لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً}

(1) سورة الأنعام: من الآية١٢٤.
(2) ينظر: أوضح المسالك: ٢/٥١.

الآية[1]، {وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ}[2]، {لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ}[3])[4].

وضابط حذف جواب القسم :إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب؛ فالأول نحو (زيد قائمٌ والله) ومنه (إنْ جاءني زيدٌ واللهِ أكرمتُهُ). والثاني نحو (زيدٌ والله قائمٌ) فإن قلت (زيدٌ والله إنه قائمٌ أو لقائمٌ) احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر)[5].

وضابط حذف جملة الشرط أنه يطرد بعد الطلب نحو {فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}[6]، أي فإن تتبعوني يحببكم الله.

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير كقوله[7]:

فطلِّقها فلستَ لها بِكُفْءٍ وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي: وإلّا تطلّقها)[8].

ويجب حذف جملة جواب الشرط إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب: فالأول نحو (هو ظالمٌ إنْ فعل) والثاني: نحو (هو إن فعل ظالم)[1].

---

(1) سورة النمل: من الآية٢١.
(2) سورة آل عمران: من الآية١٥٢.
(3) سورة الحشر: من الآية١٢.
(4) مغني اللبيب: ٢/٦٤٥.
(5) مغني اللبيب: ٢/٦٤٥.
(6) سورة آل عمران: من الآية٣١.
(7) الأحوص، ديوانه: ١٨٤.
(8) مغني اللبيب: ٢/٦٤٧.

أما حذف الكلام بجملته فله مواضع يطرد فيها هذا الحذف :

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيدٌ؟ فتقول: نعم، وألم يقم زيد؟ فتقول: نعم، إن صدّقت النفي، وبلى إن أبطلته....

الثاني: بعد (نعم وبئس) إذا حذف المخصوص، وقيل: إن الكلام جملتان نحو {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ}[٢]، أي: هو أيوب.

والثالث: بعد حروف النداء في مثل {يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ}[٣]، إذا قيل إنه على حذف المنادى، أي يا هؤلاء.

الرابع: بعد إن الشرطية كقوله[٤]:

قالتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإِنْ كان فقيراً مُعْدِماً؟ قالتْ: وإِنْ

أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس: في قولهم (إفعل هذا إما لا) أي: إن كنت لا تفعل غيره فافعله)[٥].

أما الحذف فيما اقتضى تقديره الصنعة النحوية فمنه :

قوله تعالى: {إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ}[٦]، أي: فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها[٧]،قال الزمخشري (فإن

---

(١) مغني اللبيب: ٦٤٧/٢، وينظر: أوضح المسالك: ١٩٦/٣-١٩٧.
(٢) سورة ص: من الآية٤٤.
(٣) سورة يس: من الآية٢٦.
(٤) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه: ١٦٨.
(٥) مغني اللبيب: ٦٤٩/٢.
(٦) سورة العنكبوت: من الآية٥٦.
(٧) مغني اللبيب: ٦٤٦/٢.

قلت ما معنى الفاء في (فاعبدون) وتقديم المفعول؟ قلت: الفاء جواب شرط محذوف لأن المعنى: إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة في أرضٍ فأخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول)[١].

ورد ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشري وابن مالك بدر الدين (ت ٦٨٦هـ)، في توجيه قوله تعالى {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ}[٢]، على حذف جملة الشرط، قال الزمخشري: (والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم فأنتم لم تقتلوهم)[٣]، فقال: (ويرده أن الجواب المنفي بـ(لم) لا تدخل عليه الفاء)[٤].

وحسّن تأويل أبي البقاء (ت ٦١٦هـ) على تخريج قوله تعالى {فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ}[٥]، على حذف جملة الشرط أي: إن أردت معرفته فذلك الذي يدع اليتيم[٦]. قال أبو البقاء: (الفاء جواب شرط مقدر، تقديره: إن تأملته، أو إن طلبت علمه)[٧].

ومن حذف جملة الجواب قوله تعالى {وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً}[٨]، والتقدير: لما

(١) الكشاف: ٣/٢١٠.
(٢) سورة الأنفال: من الآية١٧.
(٣) الكشاف: ٢/١٤٩.
(٤) مغني اللبيب: ٢/٦٤٧.
(٥) سورة الماعون:٢.
(٦) مغني اللبيب: ٢/٦٤٧.
(٧) إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢٩٥.
(٨) سورة الرعد: من الآية٣١.

آمنوا به[١]؛ بدليل قوله تعالى {وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ}[٢]، وهذا تأويل الزجاج[٣].

ونظير قوله تعالى {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ}[٤]، قدر الزمخشري: جملة جواب الشرط بـ(ألستم ظالمين)[٥]؛ بدليل قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}[٦].

ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً؛ إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو (إن جئتك أفما تحسن إليّ) ومقدمة على غيرها نحو (فهل تحسنُ إلي))[٧].

وقوله تعالى {فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ}[٨]، فعلى حذف الجواب مدلولا عليه بـ(عسير) أي: عسر الأمر، وتخريج بعضهم هذه الآية على أن (إذا) مبتدأ وما بعد الفاء خبر، لا يصح إلا على قول أبي الحسن[٩]، ومن تابعه في جواز تصرف (إذا) وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن (عسر اليوم) ليس مسببا عن النقر، والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بـ(عسير) أي: عسر الأمر [١٠]، وهذا توجيه الزمخشري[١١].

---

(١) مغني اللبيب: ٦٤٧/٢.
(٢) سورة الرعد: من الآية٣٠.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١٤٨/٣.
(٤) سورة الأحقاف: من الآية١٠.
(٥) الكشاف: ٤٨٢/٤.
(٦) سورة الأحقاف: من الآية١٠.
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٨/٢.
(٨) سورة المدثر:٨-٩.
(٩) هو الأخفش.
(١٠) مغني اللبيب: ٩٧/١.
(١١) الكشاف: ٤٦٠/٤.

وعند أبي البقاء على حذف الجواب مدلولا عليه بـ(ذلك) فإنه إشارة إلى (النقر)[١]، وهو مردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع [٢].

وقال الزمخشري: (والفاء في قوله (فإذا نقر) للتسبب، كأنه قيل: فاصبر على أذاهم، فبين أيديهم يوم عسير يلقون فيه عاقبة أذاهم وتلقى عاقبة صبرك عليه.[٣]

المبحث الرابع: المرجع الدلالي لتقدير الحرف المحذوف.

ويشمل حذف حرف العطف، وحذف فاء الجواب، وحذف واو الحال، وحذف (قد) و(لا) التبرئة، و(لا) النافية، و(ما) النافية، و(ما) المصدرية، و(كي) و(لام) الطلب، وحرف النداء، وهمزة الاستفهام، ونون التوكيد، ونوني التثنية والجمع، والتنوين وحذف (ال)، ولام الجواب.

<u>الأول:</u> دراسة الحذف المطرد في الحروف، الذي يخضع للقاعدة والضابط النحوي.

<u>والثاني:</u> دراسة الحذف غير المطرد في الحروف وهو باب واسع .

فمن الأول ما ذكر في حذف (لا) النافية، أنه يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو {تَاللّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}[٤]....، ويقل مع الماضي كقوله[٥]:

فإنْ شئتِ آليتُ بين المقا م والرّكْنِ والحَجَرِ الأَسْوَدِ

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢٧٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الكشاف: ٤/٤٦٠.
(٤) سورة يوسف: من الآية٨٥.
(٥) مجهول النسبة، وهو في شرح شواهد المغني: ٢/٩٣١.

نسيتكِ ما دامَ عقلي مَعِي أَمُدٌّ بِهِ أَمَدَ السِّرْمَدِ[1]

ويسهله تقدم (لا) على القسم كقوله[2]:

فَلا وَاللهِ نادَى الحَيُّ قومِي طوالَ الدَّهْرِ مَا دُعِيَ الهَدِيْلُ[3]

ومنه حذف حرف الجر، ويكثر ويطرد ذلك مع (أنّ) و(أنْ) نحو {يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا}[4] أي: بأن، ومثله {بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ}[5].. {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ}[6] أي: ولأن المساجد لله، {أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ}[7] أي: بأنكم [8].

ومنه حذف (أنْ) الناصبة، هو مطرد في مواضع معروفة [9].

وقال: (فصل: وينصب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً في خمسة مواضع:

أحدها: بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماضٍ منفي، نحو {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ}[10]... ويسمى هذا اللام، لام الجحود.

الثاني: بعد (أو) إذا صلح في موضعها (حتى)، نحو (لأَلْزَمَنَّكَ أو تقضيني حقّي).... أو (إلا) نحو (لأقتُلَنَّهُ أو يُسْلِمَ).

---

(1) التقدير لا نسيتك.
(2) مجهول النسبة، وهو في شرح شواهد المغني: ٨١٣/٢.
(3) مغني اللبيب: ٦٣٧/٢، والتقدير في البيت الأخير: لا نادى.
(4) سورة الحجرات: من الآية١٧.
(5) سورة الحجرات: من الآية١٧.
(6) سورة الجـن: من الآية١٨.
(7) سورة المؤمنون: من الآية٣٥.
(8) مغني اللبيب: ٦٤٠/٢.
(9) مغني اللبيب: ٦٤٠/٢.
(10) سورة العنكبوت: من الآية٤٠.

الثالث: بعد (حتى) إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم، نحو {فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ}[1]....

الرابع والخامس: بعد فاء السببية، وواو المعية مسبوقين بنفي أو طلب مَحْضَيْن، نحو {لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}[2]، {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}[3])

وينصب بـ(أن) مضمر جوازا بعد خمسة أيضا:

أحدها: اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي، ولم يقترن الفعل بـ(لا)، نحو {وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}[4]،....

والأربعة الباقية: أو، والواو، والفاء، وثم، إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو {أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً}[5]، في قراءة غير (نافع) بالنصب عطفا على (وحيا)[6].

وفي حذف (لام) الطلب (هو مطرد عند بعضهم في (قل له يفعل) وجعل منه {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ}[7]، {وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا}[8]

---

(1) سورة الحجرات: من الآية٩.
(2) سورة فاطر: من الآية٣٦.
(3) سورة آل عمران: من الآية١٤٢.
(4) سورة الأنعام: من الآية٧١.
(5) سورة الشورى: من الآية٥١. {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً}. ينظر: السبعة لابن مجاهد: ٥٨٢.
(6) أوضح المسالك: ١٨١/٣.
(7) سورة إبراهيم: من الآية٣١.
(8) سورة الإسراء: من الآية٥٣. وتمام الآية {وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}.

وقيل: هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب)[1].وقيل :حذفها مختص بالشعر[2].

ومنه حذف حرف النداء[3]، نحو قوله تعالى {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا}[4]، هذا ما يتعلق بتقدير حذف الحرف المطرد.

أما المواضع غير المطردة :

منها قوله تعالى {وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ}[5]، أي وقلت. وقيل: بل هو الجواب، و(تولوا) جواب سؤال مقدر كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: (تولوا) حال على إضمار قد. وأجاز الزمخشري[6] أن يكون (قلت) استئنافا، أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا، ثم قدر أنه قيل: لِمَ تولوا باكين؟ فقيل: {قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ} ثم وسّط بين الشرط والجزاء[7].

ومنها قوله تعالى {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا}[8]، أي: لئلا تضلوا، وقيل: المحذوف مضاف أي: كراهة أن تضلوا[9].

ومن ذلك في حذف (أنْ) الناصبة: وقال به سيبويه[1] في قوله:

---

(1) مغني اللبيب: ٦٤١/٢.
(2) ينظر: مغني اللبيب: ٦٤١/٢.
(3) ينظر: مغني اللبيب: ٦٤١/٢.
(4) سورة يوسف: من الآية٢٩.
(5) سورة التوبة:٩٢.
(6) ينظر: الكشاف: ٢٠٨/٢.
(7) مغني اللبيب: ٦٣٥/٢.
(8) سورة النساء: من الآية١٧٦.
(9) مغني اللبيب: ٦٣٨/٢.

فلم أر مثلها خُباسة واحدٍ وَنَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفعَلَه[٢]

وقال المبرد: الأصل: أفعلها، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها[٣]. وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر (أن) في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر (كاد)، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها[٤].

الخاتمة

١. يريد النحاة بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل

٢. اعتد النحاة بالمرجع الدلالي الصناعي في صياغة القاعدة بينما عدوا المرجع الدلالي الحالي والمقالي من باب التطفل فقد ورد: (تنبيه: الحذف الذي يلزم النحوي فيه ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل، نحو {لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}[٥]، ونحو {قَالُوا خَيْراً}[٦]، ونحو (خيرٍ عافاك الله)[٧]، وأما قولهم في نحو {سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ

(١) أي: تقدير (أن) ناصبة للفعل (افعله) في بيت عامر بن جوين الطائي الآتي، ينظر: الكتاب: ١/٣٠٧.

(٢) الخباسة: الغنيمة، ونهنهت: كففت.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/٢٦٤.

(٤) مغني اللبيب: ٢/٦٤٠.

(٥) سورة العنكبوت: من الآية٦١. وتمام الآية: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ}

(٦) سورة النحل: من الآية٣٠.

(٧) من كلام رؤبة حين قيل له: كيف أصبحت؟ ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٥٠.

الْحَرَّ}[1]، أن التقدير: والبرد، ونحو {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرائيلَ}[2]، أن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك لمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، أو نحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان)[3].

٣. تقدير المحذوف اسما أولى من تقديره فعلا وإن كان الفعل أقوى العوامل اللفظية ؛لأن الاسم يثبت به المعنى الدلالي للمحذوف بينما يقتضى الفعل تجدد المعنى .

٤. المرجع الدلالي الحالى المقالي في التقدير كان أقوى وأشد اعتبارا عند معربي الحديث ، بينما عمد معربي القرآن الي المرجع الدلالي الصناعي

توصيات البحث:

١-مراجعة الخلافات النحوية مراجعة كاملة، وتوثيق الخلاف والقائلين به أولاً، وبيان قيمته ثانيا من حيث أهمية المخالف وحججه، وفائدة الخلاف، وأخيراً الترجيح بين الأقوال، وحبذا لو كانت هناك جهة تتولّى هذا الأمر وتضعه بين دفّتي موسوعة.

٢-مراجعة شاملة لأصول النحو، خاصّة السماع والقياس، والنظر فيها من جميع الاتجاهات، فأسلافنا - عليهم سحائب الرحمة - استقرؤوا اللغة كما تيسر لهم، ووضعوا قواعد قياسها وضبطها، فعلينا أن نستوفي جُهدهم، ونستدرك ما فاتهم، خاصة أنّ نصوص اللغة ومقاييسَها متيسرةٌ لنا محفوظةٌ في تُراثنا.

(١) سورة النحل: من الآية ٨١.
(٢) سورة الشعراء:٢٢.
(٣) مغني اللبيب: ٦٤٩/٢ و٦٥٠.

العودة إلى مصادر النحو الأولى، قراءةً وفهما وبحثاً، وعلى وجه التحديد كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء؛ لأنّ كثيرا من الخلافات تُنسب إلى هذين العلمين أو إلى بلديهما البصرة والكوفة، ويمثل كتاباهما خلاصة استقرائهما واستقراء من سبقهما، وجلّ من جاء بعدهما إنّما يبني عليهما، بتصريح أو بغير تصريح، كما أنّ المقارنة المستوعبة بين الكتابين ستظهر فوائد كبيرة؛ فعلاقة الدارسين بهذين الكتابين لا تزال ضعيفة، وما خرج إلى الآن من دراسات حيالهما على الرغم من أهمّيته، لا يزال قليلاً.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الدمياطي، أحمد بن محمد (١١١٧هـ)، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، بيروت ١٩٨٧م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى النماس المدني، ١٩٨٩م.

- أساس البلاغة: الزمخشري، جار الله ابو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمد، إحياء المعاجم العربية، القاهرة، ١٩٦٠.

- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٢، ١٩٨٧م.

- أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، القاهرة، ١٩٧٣م.

- إعراب القرآن: (المنسوب للزجاج)، تحقيق إبراهيم الابياري، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، ١٩٧٧م.

- الأعلام: الزركلي خير الدين (ت ١٩٧٦م)، بيروت، ط٣، ١٩٦٩م.

- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، تقديم الدكتور احمد سليم الحمصي والدكتور محمد احمد قاسم، ١٩٨٨م.

- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، ١٩٥٩م.

- الأمالي الشجرية: ابن الشجري أبو السعادات، هبة الله بن علي الحسني (ت ٥٧٧هـ)، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٢٩٤هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ألا نباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٧٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط١٩٨٠،٦م.

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، مصر، (ب.ت).

- البرهان في علوم القرآن: الزركشي، بدر الدين بن محمد (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٥٨م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، (ب.ت).

- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي، ١٩٦٩م.

- تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه (ب.ت).

- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، تحقيق السيد احمد صقر، دار التراث القاهرة، ١٩٧٣.

- التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: حسين كاظم حسين، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩.

- التأويل النحوي في القرآن: الدكتور عبد الفتاح الحموز، الرياض، ١٩٨٤م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، بيروت، ١٩٨٦م.

- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت ٧٧٤هـ) قدم له الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، ط١٠، ١٩٩٧م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، ط٢، القاهرة، ١٩٥٤م.

- الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد شريف سعيد الزيبق، ١٩٦٨م.

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى بن محمد بن عرفة (ت ١٢٣٠هـ)، مصر، ١٣٥٨هـ.

- حاشية السجاعي على القطر: السجاعي احمد بن احمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ)، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩م.

- حاشية السيد الجرجاني على الكشاف: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت هـ)، مطبوعة مع الكشاف، دار المعرفة، بيروت، (ب.ت).

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ومعه شرح الشواهد للعيني: الصبان أبو العرفان محمد بن علي

(ت ١٢٠٥ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (ب.ت).

- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، الأردن، ط١، ١٩٨٤.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد (ت ٥٢١هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، ١٩٨٠م.

- الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بمصر، ١٩٦٩م.

- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع بشير يموت، ط١، ١٩٣٤م.

- ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ط٣، ١٩٦٩م.

- ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي، مصر، ١٣٤٧هـ.

- ديوان ذي الرمة، تحقيق كارليل هنري هبي، كمبردج، ١٩١٩م.

- ديوان زهير بن أبى سلمى، شرحه علي فاعور، بيروت، ١٩٨٨م.

- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: تحقيق صلاح الدين الهادي، مصر ١٩٦٨م.

- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، بغداد ١٩٦٨م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، بيروت، ١٩٥٨م.

- ديوان الفرزدق، شرح عبد الله الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦م.

- ديوان قيس بن الخطيم، حققه الدكتور ناصر الدين الأسد، القاهرة، ١٩٦٢م.

- ديوان كعب بن زهير، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م

- ديوان النابغة الذبياني، صححه عبد الرحمن سلوم، بيروت ١٩٢٩م.

- ديوان نصيب بن رباح، تحقيق داود ساوم، بغداد، ١٩٦٨م.

- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي احمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٠م.

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد أبو بكر احمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، ١٩٧٢م.

- سقط الزند: أبو العلاء المعري، احمد بن عبد الله (ت ٤٤٩هـ)، دار صادر، بيروت، (ب.ت).

- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٩٣٧م.

- سنن النسائي: (شرح السيوطي وحاشية الإمام السندي)، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ)، بيروت، (ب.ت).

- شرح آبيات مغني اللبيب: البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف دقاق، دمشق، ١٩٧٣م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٥٥م.

- شرح ألفية ابن مالك: ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، ط١٤، مصر، ١٩٦٤م.

- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك، بيروت ١٣١٣هـ.

- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الفكر العربي، (ب.ت).

- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور أبو الحسن على بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢م.

- شرح جمل الزجاجي: ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي محسن عيسى، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، نشره احمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف، ١٩٨٥م.

- شرح ديوان ذي الرمة: غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧هـ)، بيروت، (ب.ت).

- شرح ديوان عمر بن أبى ربيعه المخزومي: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٠م.

- شرح ديوان لبيد بن ربيعه العامري: تحقيق الدكتور إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

- شرح الشواهد الكبرى: العيني (على هامش خزانة الأدب)، دار إحياء الكتب العربية، (ب.ت).

- شرح شواهد المغني: السيوطي، منشورات دار الكتب المصرية، مكتبة الحياة، لجنة التراث العربي، (ب.ت).

- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، ط١١، ١٩٦٩م.

- شرح الكافية (ابن الحاجب) رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، بيروت، ١٩٨٥م.

- شرح الكافية الشافية: ابن مالك محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، بغداد، ١٩٧٧م.

- شرح المفصل: ابن يعيش يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، (ب.ت).

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، بغداد، ١٩٨٥م.

- صحيح البخاري (شرح الكرماني): شمس الدين محمد بن يوسف، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، القاهرة، ١٩٥٦م.

- صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٥م.

- الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، بيروت لبنان، (ب.ت).

- كشف المشكل في النحو: اليمني علي بن سليمان (ت ٧١١هـ)، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، بغداد، ١٩٨٤م.

- لباب التأويل في معاني التنزيل المعروف بـ(تفسير الخازن)، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن الخازن (ت ٧٤١هـ).

- لسان العرب: ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار الفكر، بيروت، (ب.ت).

- متن الألفية: جمال الدين ابن مالك، ط٢، القاهرة، (ب.ت).

- متن الشاطبية المسمى (حرز الأماني ووجه التهاني) في القراءات السبع: القاسم بن فيرة الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تصحيح وضبط محمد تميم الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، ط١، ١٤٠٩هـ.

- مجاز القرآن: أبو عبيده معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، تحقيق فؤاد سزكين، مصر، ١٩٧٠م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ط٢، ١٩٧٢م.

- المسائل السفرية في النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، بغداد، ١٩٨٣م.

- مسائل في إعراب القرآن: ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثالث، ١٩٧٤م.

- مسائل في النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور طه محسن، مجلة المورد، المجلد الخامس والعشرون، العددان ٣و٤، ١٩٩٧م.

- معاني القرآن: الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار النشر، ط٢، ١٩٨١م.

- معاني القران الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

- معاني القران وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت ١٩٨٨م.

- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٧م.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، تحقيق الدكتور كامل كامل بكري وعبد النور، مصر، (ب.ت).

- المفصل في علوم العربية: الزمخشري، دار الجيل، ط٢، بيروت، (ب.ت).

- المقتضب: أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، ١٣٨٨هـ.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، مصر، ١٣٢٧هـ.

- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم: هارون بن موسى (ت ١٧٠هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٨م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان أبو العباس احمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت، ١٩٦٨م.